

Distr.
GENERAL

S/1994/536
4 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في السلفادور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الخامس من سلسلة تقارير قدمتها الى مجلس الأمن عن أنشطة شعبة الانتخابات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور فيما يتعلق بانتخابات ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤ وجولة الانتخابات الرئاسية الثانية المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتضمن تقريره الأخير المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/375) تقييما عاما لانتخابات ٢٠ آذار/مارس. والغرض من هذا التقرير هو تقديم تقييم للجولة الثانية المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل.

ثانيا - الإعداد للجولة الثانية

٢ - للمساعدة على التغلب على المخالفات الخطيرة التي رصدت في الانتخابات المعقودة في ٢٠ آذار/مارس قدمت شعبة الانتخابات سلسلة من التوصيات الى المحكمة الانتخابية العليا في ٢٤ آذار/مارس. وبعض هذه التوصيات يتعلق بتنظيم الانتخابات: عدد مراكز الانتخاب، ونقل الناخبين، وإرشاد وتدريب الموظفين الانتخابيين الذين يعملون في أفرقة مراكز الانتخاب والدعاية الانتخابية. وفيما يتعلق بسجل الناخبين أوصي بأن يولى اهتمام خاص لضمان أن تكون القوائم المنشورة مطابقة للقوائم الموجودة على مناضد الاقتراع. وتم التوصل الى توافق في الآراء بين الحزبين المتنافسين (التحالف الجمهوري الوطني وائتلاف الحركة الوطنية الثورية - التحول الديمقراطي - جبهة فارابونديو مارتي للتحريرو الوطني) والمحكمة الانتخابية العليا بشأن هذه الجوانب بعد ذلك بأيام قلائل؛ وتعهدت المحكمة باتخاذ خطوات لإزالة الصعوبات التي لوحظت.

٣ - قامت شعبة الانتخابات في رسدها لعملية تنفيذ هذه التدابير بوضع مراقبين في خمسة ميادين عمل وصفها الحزبان المتنافسان والمحكمة الانتخابية العليا بأنها أهم الميادين وهي: وحدة المشاريع الانتخابية والتسجيل والحساب والطباعة والتدريب. ولوحظ أن طباعة بطاقات الاقتراع تجري في حضور ممثلي الحزبين والبعثة باستثناء عشرات الآلاف الأولى التي طبعت نتيجة تجارب طباعية وهي غير مرقمة. ولم تنتج بطاقات اقتراع مرقمة في غياب هؤلاء المراقبين.

٤ - وأنشئ ٢٥ مركزا انتخابيا إضافيا، وكانت أكبر زيادة في عدد هذه المراكز في منطقة سان سلفادور الكبرى التي تجمعت فيها أكبر حشود في ٢٠ آذار/مارس. وساعد هذا القرار بلا شك في ضمان أن يسير كل شيء بقدر أكبر من النظام في ٢٤ نيسان/أبريل.

٥ - أما بالنسبة لتدريب أفراد أفرقة مراكز الانتخاب فقد لاحظت البعثة أن برنامج التدريب الذي أعدته المحكمة قد أحرز نجاحا بشكل متفاوت. فقد كان حضور أفراد التحالف الجمهوري الوطني وأحزاب التحالف في الدورات التدريبية التي نظمتها المحكمة غير منتظم إلا في مقاطعة تشالاتينغو؛ فقد قررت تلك الأحزاب تدريب ممثليها بصورة مستقلة.

٦ - وفضلا عن ذلك اختار الحزبان المتنافسان من بين أعضائهم الأفراد المعينين لتقديم الارشاد الى الناخبين في مراكز الانتخاب. وباتفاق بين المرشحين، وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات لا ينص على ذلك، كان هؤلاء الموظفون يحملون الشارات المميزة لأحزابهم. وكان بعضهم يقوم بعمل مفيد في تقديم الارشاد الى الناخبين في مراكز الانتخاب. بيد أنه في مراكز كثيرة كان حمل هؤلاء الموظفين لشارات أحزابهم يؤدي الى توتر ومواجهات.

٧ - والتمست حلول معقولة لمشكلة نقل الناخبين. وبمساعدة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخذت ترتيبات لتوفير النقل المجاني في المناطق الريفية وتنظيم دورتي نقل مجانيين في منطقة سان سلفادور الكبرى، استخدم فيهما ١٢٠ حافلة تحمل شعار المحكمة الانتخابية العليا.

٨ - وفيما يتعلق بسجل الناخبين أجريت سلسلة من التغييرات. فمن ناحية أضيف إليهم ١٥ ٠٠٠ اسم تقريبا؛ ثلثاهما لأشخاص طلبوا ادراج أسمائهم في السجل لكنهم لم يستطيعوا تقديم شهادات ميلاد تؤيد طلبهم، أما البقية فكانت تتصل بعمليات إعادة ادراج وتغييرات. وعلاوة على ذلك، تلقت أفرقة مراكز الانتخاب نسختين متطابقتين من سجل الناخبين. وكانت النسختان مختلفتان في الماضي وكانت القوائم الموجودة على مناضد الاقتراع تحتوي على فراغات ليوقع فيها الناخبون بأسماءهم وللسماع بكتابة تعليقات، أما البطاقات المنشورة علنا فكانت مطبوعة بحروف أصغر. وأخيرا زود الناخبون بمزيد من المعلومات لتمكينهم من العثور على مكان الانتخاب المناسب. فقد نشرت في الصحف قائمة بالمراكز والمحطات الانتخابية مع الاسمين الكاملين لأول وآخر شخصين في قائمة الناخبين في كل محطة انتخابية.

ثالثا - الحملة الانتخابية

٩ - سبق الجولة الثانية حملة انتخابية استمرت أكثر من أسبوعين بقليل. وحضر مراقبو البعثة أنشطة الحملة؛ وكان عدد هذه الأنشطة أقل، وحضرها عدد من الأشخاص أقل مما حضر الجولة الأولى. ولم تقع عموما حوادث تمس القانون والنظام، على الرغم من أنه قد حدثت للأسف بضعة أعمال عنف متفرقة. وعلى مستوى البلد تحققت شعبة الانتخابات من نحو ٥٠ عملا.

١٠ - وإننا نعتبر من الأمور الايجابية للغاية ما قام به المرشحان، صباح يوم الاثنين ١٨ نيسان/أبريل، من توقيع البيان المشترك الذي أعربا فيه عن تعهدهما باستقرار الحكم في السلفادور في المستقبل، وتصميمهما على القيام بحملة نزيهة، وتعهدهما بأن يبذلا قصارى جهدهما في خلال العامين القادمين لإصلاح نظام الانتخابات بكامله إيجابيا للغاية. وقد أشرت الى موضوع الإصلاح الانتخابي في تقريره المؤرخ ٣١ آذار/مارس، بعد الجولة الأولى من الانتخابات. وقبل توقيع البيان من جانب المرشحين للرئاسة، اجتمع مديرا حملتيهما وبعثا برسالة مشتركة الى جميع وسائط الاتصال الجماهيري في السلفادور، طلبا منها فيها عدم قبول أي دعاية من منظمات أو أشخاص غير الحزبين السياسيين للمرشحين المتنافسين.

١١ - واعتبارا من توقيع البيان تحسنت لهجة الدعاية الانتخابية. فحتى ذلك الوقت كانت الحملة تجري في جو مشحون بالتوتر مع قيام المرشحين المتنافسين بدعاية انتخابية كبيرة من النوع الذي ينتهك قواعد الدعاية الانتخابية وروح المصالحة الوطنية المتضمنة في اتفاقات السلم. وعلاوة على ذلك، تلقت شعبة الانتخابات ١٦ شكوى، بعضها عن أعمال تخويف ومحاولات لشراء الأصوات.

رابعا - سير الانتخابات

١٢ - رصدت البعثة سير الانتخابات في يومها الأول، وهو ٢٤ نيسان/أبريل، بتوزيع ٩٠٠ مراقب على جميع مراكز الانتخاب في البلد اعتبارا من موعد فتح هذه المراكز الى حين الانتهاء من أول عد للأصوات. وواصلت البعثة ملاحظة العملية الرسمية لعد الأصوات في المحكمة الانتخابية العليا. وعلى وجه العموم، سارت الانتخابات في يومها الأول دون حوادث خطيرة تمس القانون والنظام العام ودون تلاعب بالبطاقات. وكان هناك تحسن ملحوظ في تنظيم الانتخابات، بما في ذلك تنظيم مراكز الانتخاب، وتوزيع الموظفين لتوجيه الناخبين الى أماكن الانتخاب المناسبة، والعثور على الأسماء في سجل الناخبين، وتوفير النقل العام المجاني، وإذاعة النتائج الأولى للانتخابات في ليلة ٢٤ نيسان/أبريل. وساهمت جميع هذه العوامل في زيادة تنظيم يوم الانتخابات، وذلك بفضل الجهود المشتركة التي بذلها المرشحان للرئاسة والحزبان السياسيان اللذان رشحاهما والمحكمة الانتخابية العليا والبلدان المانحة.

١٣ - وطوال يوم الانتخابات قام مراقبو البعثة بملاحظة الأنواع التالية من المخالفات: في حين فتحت معظم مراكز الانتخاب أبوابها من الساعة السابعة صباحا الى الساعة الخامسة مساء، حسبما ينص القانون، فتح بعضها أبوابه بعد الساعة السابعة صباحا وقلها قبل الساعة الخامسة مساء. وفي مقاطعة باساكوينا توقفت ١٨ من ٢٣ محطة انتخابية عن أن ترصد من جانب ممثلي أحد المرشحين. ووردت شكاوى كثيرة من الحزبين من انتهاكات لقانون الانتخابات من جانب أعضاء حزبيين كانوا يقومون بحملة انتخابية في مراكز الانتخاب. وكانت هناك شكاوى من وجود مدنيين مسلحين. كما احتجزت الشرطة المدنية الوطنية شخصين أدليا بصوتهما مرتين. وكما حدث في الجولة الأولى أكد مراقبو البعثة أن عددا كبيرا من المواطنين لم يستطيعوا ممارسة حقهم في الاقتراع على الرغم من أنه كانت في حوزتهم بطاقات انتخابية.

خامسا - نتائج الانتخابات

١٤ - وفقا للعد النهائي الذي قامت به المحكمة الانتخابية العليا والذي أعلن في مؤتمر صحفي في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٧ نيسان/أبريل، كانت نتائج الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة كما يلي: التحالف الجمهوري الوطني ٢٦٤ ٨١٨ صوتا (٦٨,٣٥ في المائة): التآلف ٩٨٠ ٣٧٨ صوتا (٣١,٦٥ في المائة): وبهذا يكون مجموع عدد الأصوات السليمة ٢٤٤ ١٩٧.١. وبلغ مجموع عدد الأصوات المدلى بها ٢٢٠ ٢٤٦ ١ صوتا، طعن في ٤٦٧ ٣ منها وكان منها ٤٨ ٠ ٤٠ غير سليم وامتنع ٤٦١ ٥ شخصا عن التصويت. وتنبأت المحكمة في ليلة ٢٤ نيسان/أبريل بنتائج الانتخابات استنادا الى عد مؤقت لأكثر من ٩٠ في المائة من الأصوات. ونظمت البعثة عدا سريعا من جانبها استنادا الى عينة من ٢٩٤ محطة انتخابية، بين أنه في الساعة ٧/١٥ من مساء يوم ٢٤ نيسان/أبريل حصل التحالف الجمهوري الوطني على ٦٧,٨٨ في المائة من الأصوات المدلى بها وحصل التآلف على ٣٢,١٢ في المائة.

١٥ - ووقت صدور تقريره الرابع عن أنشطة شعبة الانتخابات التابعة للبعثة (S/1994/375) لم تكن قد عرفت بعد النتائج الرسمية للجولة الأولى. وكانت نتيجة الاقتراع في انتخابات الرئاسة كما يلي: التحالف الجمهوري الوطني ٤٩,٣ في المائة، والتآلف ٢٤,٩ في المائة، والحزب الديمقراطي المسيحي ١٧,٨٧ في المائة، وحزب الوفاق الوطني ٥,٣٩ في المائة، وحزب الحركة الوندوية ٢,٤١ في المائة، وحركة التضامن الوطني ١,٠٦ في المائة، وحركة المسيحيين الحقيقيين ٨,٣ في المائة. وكان توزيع المقاعد الأربعة والثمانين المتنافس عليها في انتخابات المجلس التشريعي كما يلي: التحالف الجمهوري الوطني ٣٩، وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ٢١، والحزب الديمقراطي المسيحي ١٨، وحزب الوفاق الوطني ٤، وحزب الحركة الوندوية ١، والتحول الديمقراطي ١. وأخيرا، كان توزيع مناطق العمد، وعددها ٢٦٢، كما يلي: التحالف الجمهوري الوطني ٢٠٦، والحزب الديمقراطي المسيحي ٢٩، وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ١٦، وحزب الوفاق الوطني ١٠، وحركة المسيحيين الحقيقيين ١.

١٦ - والانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية المعقودة في ٢٠ آذار/مارس يمكن أن تعتبر نهائية. وما أشير إليه في تقريرني السابق (S/1994/375) من مخالفات في الانتخابات لا يمثل تلاعبا بالأصوات وبالتالي لم يكن له تأثير في نتائج الانتخابات ككل. ومع ذلك فإنه نظرا الى أن الدوائر الانتخابية للمجالس البلدية أصغر فإن المخالفات ربما تكون قد أثرت في بعض النتائج في هذا المجال؛ وهي قد كانت سببا في تقديم عدد من الطعون. وفي بعض الحالات توصلت المحكمة الانتخابية العليا الى قرارات بعض فحص الأدلة التي استند اليها الشاكون. وفي حالات أخرى، مثل الطعون الانتخابية التي قدمتها جبهة فارابوندو مارتى للتحريض الوطني في ٢٧ بلدية، قبلت المحكمة الطعن لكنها لم تفحص الأدلة لأنها قررت أن الطعن غير سليم. وقرر الموظفون القانونيون في البعثة أن كلا من الطعون والقرارات التي أصدرتها المحكمة بعدم فحص الأدلة تشوبه أخطاء إجرائية. وأعربنا عن قلقنا إزاء الطريقة التي أنهى بها النظر في القضايا. ونظرا الى الأهمية السياسية للطعون والحاجة الى الوضوح في انتخابات على هذا القدر من الأهمية فإن الحكمة كانت تقتضي النظر في الطعون بمزيد من العناية. وعلى أي حال فإن قرارات المحكمة في هذا المجال غير قابلة للطعن، وإن كان سبيل الانتصاف المتمثل في الحق في الحصول على حماية المحكمة مازال متاحا للفرد.

سادسا - اعتبارات ختامية

١٧ - بعد هذه الانتخابات مازالت هناك مشاكل من ناحية تنظيم الانتخابات لاسيما فيما يتعلق باعداد سجل الناخبين، وثمة حاجة واضحة الى اجراء اصلاح شامل لنظام الانتخابات. وقد التزم المرشحان في الانتخابات الرئاسية المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل بإجراء هذا الاصلاح. ويجب ألا يحل الاصلاح المشاكل القائمة المتعلقة بتنظيم الانتخابات فحسب بل يجب أيضا أن ينشئ نظاما جديدا يوفر ضمانات أفضل لكي يتمكن جميع المواطنين من ممارسة الحق في الاقتراع. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم التقني فيما يتعلق بهذا الاصلاح، الذي ينبغي أن يتضمن عناصر رئيسية هي وثيقة هوية موحدة، واتاحة الاقتراع في المنطقة التي يقيم فيها الناخب، وتوحيد طريق التمثيل في المجلس التشريعي والمجالس البلدية، وإزالة الطابع السياسي للمحكمة الانتخابية العليا.

— — — — —